نظرية الأساس الاقتصادي

(دراسة تطبيقية على محافظة البلقاء)

م. د. ممدوح عبد الله ابو رمان

كلية التخطيط والإدارة / جامعة البلقاء التطبيقية

المستخلص

تختص نظرية الاساس الاقتصادي في احتساب العمالة الاساسية وغير الاساسية . وبذلك يمكن إستخدامها في التنبؤ بحجم العمالة في بلد أو أقليم في كلا القطاعين ، كذلك يمكن إستخدامها بالتنبؤ بحجم السكان عن طريق إستخدام نسب الأعالة . وهي بذلك تشكل أداة تخطيطية فاعلة لأغراض التنبؤ والتقييم .

تناول البحث بالعرض والتحليل الجوانب التي تعالجها نظرية الاساس الاقتصادي وهي الجانب التنموي والجانب التنبؤي . وفي الجانب التنموي تذهب نظرية الأساس الاقتصادي الى تفسير عملية النمو الاقتصادي للمدن والاقاليم وتعبر عن ذلك بصيغ رياضية محددة لتعريف ما هو أساس أو غير أساس. وتصنف العمالة وفقاً لطبيعة الإستخدام في النشاطات الاقتصادية المختلفة في إطار المجموعتين المحددتين أما في جانبها التنبؤي فتحسب العمالة الاساسية وغير الأساسية والسكان من خلال معرفة العمالة الأساسية ومعامل النمو أو المضاعف السكاني.

طبقت النظرية على محافظة البقاء كحالة دراسة لغرض التنبؤ بعدد فرص العمل الأساسية وغير الأساسية الواجب توفرها في المحافظة لتحقيق التشغيل الكامل للطاقات البشرية المتاحة .

المقدمة :

لقد جيء بمفهوم الاساس الاقتصادي نتيجة بحث وتقصي جغرافي المدن عن الأسباب التي تقف وراء نمو وتطور المدن وخاصة مرحلة التطور السريع للمدن بعد الحرب العالمية الأولى كذلك ومن أجل الوصول الى تحليل وتصنيف للعوامل الاقتصادية المسببة لهذا النمو ، فقد أحتاج هؤلاء الباحثين لمفهوم يتصف بقابليته على التنبؤ بمستوى عناصر التغير الحضري

وقطاع الأنشطة الاقتصادية غير الأساسية وهو القطاع الذي يوفر أو يجهز احتياجات الناس الساكنين داخل الحدود الاقتصادية للمجتمع أي انه ينتج من أجل الأستهلاك المحلي(٧) .

مما تقدم يمكن إستخلاص ما يلي :

إن نظرية الأساس الاقتصادي Economic Base Theory تقسم اقتصاد أي منطقة الى قطاعين هما قطاع النشاط الاقتصادي الاساسي وقطاع النشاط الاقتصادي غير الأساسي وبعبارة أخرى فإن مفهوم النظرية يميز بين ما يستهلك من قبل سكان المدينة من إنتاج مؤسساتها (قطاع غير أساسي) وبين ما يصدر من ذلك الإنتاج الى الخارج (قطاع أساسي) .

وتؤكد النظرية على أن النشاط الأساسي هو الذي يقرر نمو النشاط غير الأساسي ذلك أن غاية النشاط الأساسي ستكون جلب نقود جديدة للمجتمع تسهم هذه النقود في توسيع خطوط الطاقة الأساسية وتخلق فرص عمل جديدة تؤدي الى رفع عوائد الإنتاج وتحسن المستوى المعاشي للعاملين الحاليين ، وبالتالي فإن التوسع في هذا النشاط يعني توفير أساسي لنمو الأنشطة غير الأساسية التي ستوفر متطلبات القطاع الأول ، بل إن وجودها سيعتمد على وجود وحجم ذلك القطاع ، وعليه فإن النشاط الأساسي يعتبر أساساً لقوة إقتصاد المدينة .

ولهذا يذهب Richard U. Ratcllf الى تعريف النشاط الأساسي (بأنه النشاط الذي يجلب الى المجتمع قوة شرائية من الخارج) فيما يصفه H. Hoyt محدداً (على أنه النشاط الذي يختص بتلك الصناعات التي تنتج سلعاً وخدمات للناس الذين يعيشون خارج " الأقليم الحضري " أو التي تجلب نقوداً لتدفع للطعام والسلع والخدمات التي لاتنتجها المدينة بنفسها) فيما يشكل النشاط غير الأساسي دالة لحجم السكان المتوقع نتيجة إجمالي الأستخدام المحسوب. وبنفس الوقت فإن هذا النشاط يعد عاملاً يعيد دوران النقود داخل المنطقة(٨) . وكما يصف ذلك Glasson على أن زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية داخل المدينة أو الأقليم سوف يزيد تدفق الدخل الى المدينة . وبالتالي يزداد الطلب على السلع والخدمات مما يزيد حجم الأنشطة غير الأساسية التي تستأثر على معظم دخول العمالة الأساسية نتيجة تقديمها للخدمة التي ربما توظفها مرة ثانية لمشاريع أخرى إنتاجية أو خدمية(٩) . وهكذا فقد أوصلت هذه الخلاصة ببعض الكتاب والباحثين الى إعطاء صيغة التشابه بين نظرية الأساس الاقتصادي ونظرية التجارة الدولية من خلال السياق العام للنظرية .

أما الوظائف الثانوية : فهي تلك الفعاليات التي تنتج السلع والخدمات التي تختص بخدمة أصحاب الوظائف الأولية الثابتة كالخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والنقل وخدمات الأستهلاك والخدمات المصرفية والأمنية ... الخ . لذلك فإن وجودها يتوقف على الوظائف أو الحرف الأولية بل أن هناك علاقة مركبة بين تزايدهما(*) .

وإذا كان فردريك وأورسو قد تناولا مفهوم الأساس الاقتصادي من خلال دراسة واقع الأنشطة الاقتصادية على مستوى المدينة فإن ستيوارت جابن صور هذه العلاقة على شكل نظرية تدرس الاقتصاد الحضري للمناطق فقسم الأنشطة الى نوعين هما(٥) :

- النشاط الاقتصادي الأساسي وهو الذي ينتج ويوزع الى منشآت أو أفراد خارج حدود المنطقة الاقتصادية المحددة .
- أما النشاط الاقتصادي غير الأساسي فهو الذي ينتج ويستهلك داخل المدينة أو داخل حدود المنطقة الاقتصادية المحددة .

وكأنما أراد هذا الباحث التعامل مع هذا المفهوم على أساس منظور مكاني يخص المناطق الحضرية لأنه أورد في تعريف كل من النشاطين صيغة حدود المنطقة الاقتصادية ليعكس اهتمامه بحجم النشاط الاقتصادي وحدوده ، ولقد كان ذلك التطور في هذا المفهوم مدعاة لكثير من الباحثين أمثال Glasson جلاسون ، و Colin Lee كولن لي لإيجاد آلية معينة تعمل لحساب الإقليم على أساس المنظور المكاني فكان لهم ما أرادوا عندما طوروا هذا المفهوم الى نظرية تفسر التنمية المكانية للمدن والأقاليم على حد السواء كما يصف ذلك كولن لي فبموجب نظريته قسم الأنشطة الاقتصادية في أي منطقة الى قطاعين - قطاع يصدر السلع والخدمات الى خارج منطقة الإستهلاك ويرتبط هذا القطاع بنمو الاقتصاد الوطني ككل ودعاه بقطاع الأنشطة الاقتصادية الأساسية Basic Activity وقطاع ينتج ويستهلك السلع محلياً ويدعى بقطاع الأنشطة غير الأساسية Non Basic Activity(٦) .

وكذلك فعل Classon عندما قسم الأنشطة الاقتصادية الى قطاعين هما - قطاع الأنشطة الاقتصادية الأساسية الذي يصدر السلع والخدمات الى مناطق خارج (المجال الاقتصادي) أو الذي يسوق سلعاً وخدمات للأشخاص الذين يأتون من خارج الحدود الاقتصادية لمجتمع ما .

(المضاعف وحجوم السكان الأساسية وغير الأساسية) المعالة غير فرص العمل التي وفرتها القطاعات الاقتصادية بالمحافظة .

٢. إعتماد الحجم السكاني المتبقي من غير المعالين أساساً لتقدير فرص العمل المطلوب توفيرها لكي يعال هذا الحجم من السكان ومن خلاله يصار الى متابعة التطور الاقتصادي بالمحافظة عبر تقديرات للأنشطة الاقتصادية التي لها القدرة على خلق فرص العمل المطلوبة .

الجوانب التي تعالجها نظرية الأساس الاقتصادي :

إتضح أن نظرية الأساس الاقتصادي تستخدم لتقدير بعض المتغيرات الاقتصادية (متمثلة في تحديد مستوى العمالة في القطاعين) والاجتماعية متمثلة (بتقديرات حجم السكان والعمالة الخدمية) مما يجعلها أحد الأدوات التي تستخدم في العمل التخطيطي وعلى كافة المستويات (الحضرية والأقليمية والقومية)(**) ويتضح هذا الإستخدام للنظرية من خلال جانبين:

أولاً. الجانب التنموي Developmental .

ثانياً. الجانب التنبؤي Forecasting .

أولاً. الجانب التنموي :

في هذا الجانب تذهب نظرية الأساس الاقتصادي الى تفسير عملية النمو الاقتصادية للمدن والأقاليم على ضوء حركة التجارة الخارجية وتستند النظرية في ذلك على آلية التنمية ضمن المنظور المكاني معتمدة على بعض الإفتراضات المستمدة من اتجاهات التجارة الأقليمية التي خلاصتها إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي دالة لحجم الصادرات في الإقليم وبالتالي فإن النمو الاقتصادي والاجتماعي في الإقليم يترتب على أساس أن زيادة حجم الصادرات الناتجة من القطاع الاقتصادي الأساسي سوف تؤدي الى زيادة عوائد الأقليم والمدينة وبالتالي زيادة عوائد عوامل الإنتاج من رواتب وأجور وصافي العمليات التجارية والإيجار والفوائد ... الخ ، والتي تنعكس جميعها مباشرة على مستوى النشاط الاقتصادي في الإقليم والعكس صحيح .

ففي حالة إنخفاض أو تدهور صادرات الإقليم فإن تأثيره ينعكس على مستوى النشاط الاقتصادي حيث ينخفض أو يقل مستوى الدخل في الإقليم نتيجة الأقلال من عناصر الإنتاج مما

وفي نفس الوقت أعتبروا أن هذا المفهوم يمكن أن يتضمن العلاقات بين مراكز الإنتاج والإستهلاك وتحديد الانماط المختلفة لحركة الانتاج من البضائع والخدمات والخروج بتحديد لمناطق الإنتاج والإستهلاك في الأقليم الحضري .

مشكلة الدراسة :

تتحدد مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية :

- هل أن واقع الاستخدام في الأنشطة الاقتصادية بمحافظة البلقاء يحقق نسبة أساس إقتصادية مقبولة يتم إعتمادها أساساً للتنبؤ بمستوى السكان المعالين (في النشاطين الأساس وغير الأساس) .
- في حالة ظهور جزء متبقي من السكان غير معال فما هي المعالجة التي يمكن أن تقدمها نظرية الأساس الاقتصادي لكي تحقق إستقرار السكان وتعمل على تطوير واقع حال المحافظة .

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى إعتماد أحد جوانب نظرية الأساس الاقتصادي المتضمن إحتساب حجوم السكان المعالين من محافظة البلقاء إنطلاقاً من واقع الحجوم المعاطاة لمستوى العمالة في قطاعات الأنشطة الاقتصادية الأساسية وغير الأساسية بالمحافظة ، ثم التعرف على نسبة الأساس الاقتصادي والمضاعف الإستخدامي الذي في ضوئه يتقرر حجم فرص العمل المطلوب توفيرها من خلال خلق أنشطة اقتصادية جديدة بالمحافظة تمكن من إعالة الحجم السكاني المتبقي في حالة ظهور عمالة عاطلة عن العمل أو متسربة .

منهجية الدراسة :

لكي تحقق الدراسة أهدافها والوصول الى حجم السكان المعالين بالأنشطة الاقتصادية الأساسية والسكان المعالين بالأنشطة غير الأساسية، وبالتالي مجمل السكان المعال في محافظة البلقاء ، فقد تم إستخدام الجانب التنبؤي في نظرية الأساس الاقتصادي على النحو التالي :

١. إعتماد حجوم معطاة من العمالة الأساسية في قطاعات الأنشطة الأساسية بالمحافظة وما يقابلها من حجوم للعمالة غير الأساسية في باقي القطاعات المؤلفة لهيكل الاقتصاد بالمحافظة أساساً في حساب المؤشرات الاقتصادية نظرية الأساس الاقتصادي

وهكذا من المثال السابق إذا ما أريد أن يكون حجم العمالة الكلي سنة الهدف ١,٥٠٠,٠٠٠ عاملاً أي بزيادة مقدارها ٩٠٠,٠٠٠ عامل فيمكن التنبؤ بمقدار التغير المطلوب إحداثه في حجم العمالة الأساسية للوصول الى هذا المستوى من خلال قيمة المضاعف بأعتماد الصيغة التالية :

$$\Delta T = \Delta B * K$$

حيث ΔT = التغير في إجمالي الأستخدام .

ΔB = التغير بحجم العمالة في النشاط الأساسي .

K = النسبة او قيمة المضاعف

وبذلك فإن :

$$1.500.000 = \Delta B * 3$$

ومنها فإن :

$$\Delta B = 1.500.000 / 3 = 500.000$$

أي يجب زيادة العمالة الأساسية الى ٥٠٠,٠٠٠ عاملاً الذي يقابله حسب مفهوم نسبة الأساس الأقتصادي ١,٠٠٠,٠٠٠ عامل غير أساسي ، أي إن :

$$R = 500.000 / 1.000.000 = 1 / 2$$

وبالتالي فإن مجموع العمالة $(E) = B + S$

= ٥٠٠,٠٠٠ + ١,٠٠٠,٠٠٠ = ١,٥٠٠,٠٠٠ وهذا ما يحقق العدد المطلوب الوصول اليه .

وتفسير هذا يعني أن العمالة الأساسية يجب أن تزداد من ٣٠٠,٠٠٠ الى ٥٠٠,٠٠٠ أي بإضافة ٢٠٠,٠٠٠ عامل أساسي الذي يقابله زيادة مقدارها (٢٠٠,٠٠٠*٢ = ٤٠٠,٠٠٠) ألف عامل غير أساسي فيكون مجموع الإضافات في كلا النشاطين هي : ٢٠٠,٠٠٠ أساسي + ٤٠٠,٠٠٠ غير أساسي = ٦٠٠,٠٠٠ التي إذا ما أضيفت الى العدد الحالي (٩٠٠,٠٠٠) يصبح المجموع (١,٥٠٠,٠٠٠) عامل منها عامل أساسي و١,٠٠٠,٠٠٠ غير أساسي (وبذلك تبقى نسبة الأساس :

(R = 500.000 / 1.000.000 = 1/2) وكل هذا يتحقق من خلال فاعلية المضاعف .

يؤدي الى إنخفاض مستوى التشغيل وحدوث البطالة والكساد الاقتصادي في الإقليم . ومن هنا فإن النظرية توضح العلاقة السببية بين القطاعات الأساسية وغير الأساسية حيث تعتبر العلاقة بينهما كما يصفها Glasson على أنها سبباً ونتيجة إذ أن زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية الأساسية داخل الإقليم (أو المدينة) سوف يزيد من تدفق الدخل وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات فينتج عنه زيادة في حجم الأنشطة غير الأساسية والعكس صحيح .

وتعتبر هذه الحالة هي الآلية التي تعمل بها النظرية في جانبها التنموي والتي يمكن صياغتها بمعادلات رياضية خاصة تمثل هذه العلاقة التي يمكن توضيحها على أساس نسبة تسمى (نسبة الأساس الاقتصادي) توضح ما في النشاط الأساسي وما يقابله في النشاط غير الأساسي سواء من خلال عدد العاملين أو حجم المبيعات أو التدفقات الداخلية أو أي معيار آخر يمكن إعتماده لهذا الغرض . وعلى هذا الأساس وباعتماد مقياس عدد العاملين كأحد أهم المقاييس التي تستخدمها النظرية يمكن إيجاد نسبة الأساس الاقتصادي R المتأتية من B / S وكذلك قيمة المضاعف الذي يمكن إيجاده من خلال العلاقة التالية :

$$K = \frac{\text{العمالة الأساسية } B + \text{العمالة الخدمية } S}{\text{العمالة الأساسية } (B)} = \frac{\text{مجموع العاملين في الإقليم (المدينة)}}{\text{مجموع العاملين في النشاط الأساسي}}$$

حيث K تمثل مضاعف الأساس الاقتصادي (***)

فإذا ما ظهرت قيمة معينة لهذا المضاعف فإنها تعني أن أي زيادة بالتشغيل في القطاع الأساسي سوف تؤدي الى زيادة في القطاع الأساسي وغير الأساسي بقدر تلك القيمة .

وبمثال حسابي إذا كان عدد العمال في النشاط الاقتصادي غير الأساسي في إقليم ما هو ٦٠٠,٠٠٠ عامل وكان عدد العمال في القطاع الأساسي ٣٠٠,٠٠٠ عامل فإن المضاعف سيكون :

$$K = B + S / B = 300.000 + 600.000 / 300.000 = 3$$

وهذا يعني أن زيادة فرص عمل في القطاع الأساسي سوف تقابل بثلاثة أشخاص من السكان (العاملين في القطاعين الأساسي وغير الأساسي) منها واحدة في النشاط الأساسي وأثنان في النشاط غير الأساسي وهذا يقابله مضاعف الأستخدام في النظرية الإقتصادية .

وعدد العمالة غير الأساسية يمكن تحديدها بعد معرفة عدد العمال الأساسيين كتوزيع معطى .

أما Colin Lee فقد وصف إستخدام نظرية الأساس الأقتصادي في جانبها التنبؤي مبيناً أن نمو الخدمات (النشاط غير الأساسي) يعتمد على نمو الصناعات وعلى نمو السكان في المنطقة المحلية وهذا السكان هو نفسه الذي يجهز المصانع بالعمالة الأساسية ويخلق طلباً على الخدمات المختلفة . وإن قوى هذه العناصر (العمالة الأساسية - العمالة غير الأساسية - السكان) التي تقود الى التغير في بناء المنطقة الحضرية هي العمالة الأساسية في مصانع المنطقة الحضرية فهي تؤثر على مستوى السكان والعمالة - مباشرة كونها تمثل الناس العاملين في المصانع الأساسية - وبشكل غير مباشر بسبب إعتماد السكان في المنطقة على هذه المصانع الأساسية كونهم يمثلون الطلب على العمالة الخدمية . إن المقارنة بين السكان المعتمدين على العمالة الأساسية وبين العمالة الخدمية هما الشقان المهمان في نظرية الأساس الاقتصادي اللذان يذهب الجانب التنبؤي الى حسابهما من خلال معادلات رياضية يتم إستخدام نتائجها كأساس في آلية نظرية الأساس الاقتصادي .

آلية نظرية الأساس الأقتصادي :

تنطلق آلية نظرية الأساس الاقتصادي من خلال افتراضين أساسيين هما :

الأفتراض الأول : إن السكان دالة لحجم الإستخدام Population Function of Employment(****) فإذا ما تم قياس مستوى النشاط الاقتصادي في منطقة ما من خلال السكان العاملين فسيتضح أن حجم العمالة الكلي يتكون من السكان العاملين في الصناعات الأساسية (نشاط أساسي) والسكان العاملين في النشاطات الخدمية (نشاط غير إساسي) . وعليه إذا إعتبرنا حجم العمالة الكلي ممثلاً بالرمز (E) وحجم العمالة الخدمية بالرمز (S) والعمالة الأساسية بالرمز (B) فإن :

$$E = S + B \quad \ldots\ldots \quad (١)$$

وفي كل الأحوال فإن العلاقة دائماً قائمة بين مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى السكان، وهذا يعني إن إعطاء أي رقم معين للأستخدام E فإنه يتطلب حجماً معيناً من السكان.وبعبارة أخرى أن حجماً معيناً من الإستخدام يتطلب حجماً معيناً من السكان يرفد أو يجهز حجماً معيناً من العمالة . بذلك تصبح العلاقة قائمة بين السكان كدالة لحجم الإستخدام

..... حسب الشكال الدالي Pf (E)

ومن هنا جاءت فكرة تسمية هذا المضاعف في الجانب الأستخدامي بالمضاعف الإستخدامي Employment Multiplier وعلى هذا الأساس يمكن تعميم الأشتقاق لنسبة الأساس الاقتصادي والمضاعف على إنها علاقة دائمة يمكن أن توضح أثر زيادة إستخدام عدد معين من العمالة في النشاط الأساسي على عدد العاملين في النشاط غير الأساسي وعلى مجمل عدد العاملين بالرغم من أن نسبة الأساس ليست ثابتة فهي تختلف من مدينة الى أخرى حسب حجومها بل وتختلف في نفس المدينة من فترة لأخرى تبعاً لزيادة حجم السكان ذلك أن زيادة سكان المدينة يعني زيادة الطلب علىالبضائع والخدمات ويزداد تبعاً لذلك تنوع المؤسسات التي تقدم البضائع والخدمات أي زيادة العاملين في القطاع غير الأساسي إضافة الى العوامل الأخرى التي تؤدي الى إختلاف تلك النسبة التي وجد أنها تتراوح بين ١ : ١ أو ٢ : ١ أو ٣ : ١ .

وبالأضافة على هذا الأستخدام لنسبة الأساس الاقتصادي فإن هناك إستخدام آخر لها في توقعات نمو الدخل في الإقليم وكذلك حساب مضاعف الدخل الإقليمي حسب الصيغة التالية :

دخل القطاعات الأساسية / مجموع الدخل الإقليمي = مضاعف الدخي الإقليمي = K

حيث يوضح هذا المضاعف إن أي زيادة في دخل القطاعات الأساسية سوف يؤدي الى زيادة دخل الإقليم بقدر قيمة ذلك المضاعف فإذا ما زاد رأس المال المستثمر في هذا القطاع فإن ذلك سوف يؤدي الى زيادة في حجم الإنتاج وبالتالي زيادة في حجم الصادرات لينتج عنه زيادة في الدخل الإقليمي عدة مرات بقدر قيمة المضاعف، غير أن الطريقة الأولى أكثر شيوعاً كون البيانات المطلوبة عن القطاعات الأساسية وغير الأساسية يمكن توفيرها بإستخدام أحد طرق قياس الأساس الاقتصادي التي توفرها النظرية ليتضح تأكيد النظرية على أن نمو الإقليم (أو المدينة) يعتمد على نمو صادراته من النشاط الأساسي. وعليه فإن زيادة الطلب على الصادرات هو عامل خارجي يؤدي الى إحداث موجات توسعية على شكل مضاعف وإن الأنشطة الاقتصادية الأساسية تمتلك الدور الرئيسي المحرك في التغيرات الاقتصادية داخل المدينة والإقليم عن طريق فاعلية المضاعف .

ثانياً. الجانب التنبؤي :

يتضمن هذا الجانب من (نظرية الأساس الاقتصادي) التنبؤ بحجم السكان والعمالة غير الأساسية الناتجين عن توقيع عدد معين من الإستثمارات الاقتصادية في منطقة معينة .

وهذا المفهوم يتلخص عند Belomenfeld بالشكل التالي(١٠) : إن عدد السكان

حيث B تمثل ما يصيب الفرد من النشاط غير الأساسي ، أي إنها تعكس الأهمية النسبية للنشاط الخدمي بالعينة لمجموع السكان وهي تمثل العامل الذي يوضح مقدار العمالة الخدمية التي تطلب من قبل مجتمع معين (معطى) . وبالتالي فهي تحسب على أساس نسبة العمالة الخدمية الى مجموع السكان .

أي أن نظرية الاساس الاقتصادي في تنبؤها للسكان والعمالة تعتمد على نتائج الافتراضات التي تم التوصل اليها (لتقدير قيمتي B و α) هاتين النسبتين اللتين يمكن إيجادهما في أي وقت إذا ما توفرت بيانات معينة لتقديرهما كما أسلفنا .

فإذا كانت B هي عدد فرص العمل الأساسية فإن حجم السكان المعتمدين على العمالة الأساسية (سكان أساسيين Basic Population) يمكن تقديره بالشكل الآتي :

(٨) ..... $P(1) = \alpha B$ كما في الشطر الأول من المعادلة (٦) .

ولتقدير عدد الفرص المطلوبة (١) D من قبل هذا السكان الأساسيين فإن :

(٩) ..... $D1 = B\ P(1)$

أي يمكن تقدير عدد الخدميين المطلوبين من قبل السكان الأساسيين لدلالة حجم هذا السكان P1 ونسبة السكان الخدميين D1 .

علماً إن مثل هذا الحجم من الفرص الخدمية سوف يخلق أناساً معتمدين (معالين) هم P2 يمكن تقديرهم كالآتي :

(١٠) ..... $P2 = \alpha\ (D1)$

وبنفس الطريقة فإن هذا المجتمع المعال (سكان معتمدين على العمالة الخدمية) سوف يخلق بدوره فرص عمل خدمية أخرى D2 يمكن حسابها بنفس الطريقة السابقة :

(١١) ..... $D2 = B\ (P2)$

وهؤلاء سوف يتبعهم أناس معالين جدد يمكن تقديرهم كالآتي :

(١٢) ..... $P3 = \alpha\ (D2)$

وهكذا تستمر العملية بشكل متعاقب بناء على الزيادات في حجم العمالة الخدمية وما تخلقه من أناس معالين (زيادات سكانية حتى يصل مجموع تلك الزيادات في العمالة الخدمية الى Dn ، عليه فإن :

(٢) ..... وحسب الشكل الخطي $P = \alpha E$

حيث α هي النسبة أو المضاعف الذي يعكس نسبة مجموع السكان الى مجموع العاملين . لذلك يمكن دائماً إيجاده من خلال نسبة السكان الى مجموع العاملين .

(٣) ..... $\alpha = P / E$

لذلك إذا ما تمت معرفة المضاعف السكاني α لأي مستوى من مجموع العاملين E يمكن عندها إيجادها مستوى السكان العاملين من خلال ضرب عدد فرص العمل في المضاعف.

(٤) ..... $P = \alpha E$

وبما أن E معرف في المعادلة رقم (١) عليه يمكن التعويض بما يساويه $E = B + S$ وهنا يمكن صياغة المعادلة رقم (٤) بالشكل التالي :

(٥) ..... $P = \alpha (B + S)$

والتي يمكن كتابتها أيضاً بالشكل التالي :

(٦) ..... $P = \alpha B + \alpha S$

حيث إن :

αB تمثل السكان المعالين من قبل العاملين في النشاط الأساسي .

αS تمثل السكان المعالين من قبل العاملين في النشاط غير الأساسي .

الأفتراض الثاني : والذي بموجبه تفترض نظرية الأساس الاقتصادي (أن مستوى العمالة الخدمية يتحدد بمستوى السكان . أي أن العمالة الخدمية دالة للسكان : Service Employment Function of Population . هذا الأفتراض يعد في غاية الأهمية بإعتباره أحد الوسائل التي تجعل النظرية أداة قياس مهمة للتنبؤ بمستوى السكان والعمالة الخدمية .

فإذا كان منطوق الافتراض الأول يعتبر إن السكان هو دالة لمستوى العمالة فإن الأفتراض الثاني يعتبر العمالة الخدمية دالة للسكان أي أن :

$SF (P)$

(٧) ..... $S = B P$

- التركيز والانتباه الى أكثر الصناعات أهمية في الحياة الاقتصادية للمدن والأقاليم .
- التنبؤ بمستقبل اتلعمالة الكلية والسكان في المدينة أو الأقليم من خلال الحجم المعطى أو المقرر للعمالة الأساسية .

عيوب ومحددات نظرية الأساس الاقتصادي :

بالرغم من كل الفوائد التي توفرها نظرية الأساس الاقتصادي إلا أنها لا تخلو من النواقص المنهجية وحتى المبدئية نظراً إلى أن :

١. يواجه مفهوم الأساس الاقتصادي صعوبته الأولى عند التمييز بين الأنشطة الأساسية وغير الأساسية بحكم تداخل هذه الأنشطة في المدن وكذلك صعوبة حصر مدخلات المدينة وصادراتها .

٢. إن نتائج تطبيق مفهوم الأساس الاقتصادي تحتلف بأختلاف الطريقة التي يتبعها الباحث حيث توجد عدة طرق لقياس الأنشطة الأساسية وغير الأساسية التي تواجه بالأساس صعوبة في تحديدها .

٣. إن الطريقة التي يتبعها مفهوم الأساس الاقتصادي تعد طريقة ساكنة ، كونها تأخذ واقع الماضي وتطبقه على المستقبل ولذلك فهي لا تفيد إلا للتنبؤات لفترات قصيرة .

٤. في حالة دراسة وتطبيق النظرية من جانبها التنبؤي والتنموي فأنها تحتاج الى بيانات دقيقة وكثيرة يصعب توفرها وجمعها ، وخاصة في البلدان النامية لما تحتاجه من جهدٍ ووقت وتمويل يفوق طاقتها .

٥. لا يصلح تطبيق الأساس الاقتصادي إلا في المناطق الصغيرة حيث يصعب تطبيقها في المناطق الكبيرة نظراً للصعوبة التي تنشأ من عدم إمكانية السيطرة على كل المتغيرات في هذه المناطق .

٦. وفي كل الأحوال فإن هذه النظرية تبقى طريقة تجريبية معرضة للنقد من قبل الباحثين بحكم المحددات السابقة وباقي الجوانب التي لم تتم معالجتها.

$$D = D1 + D2 + D3 \ldots\ldots\ldots Dn \ldots\ldots\ldots (١٣)$$

وهو المجموع الكلي المتوقع للعمالة الخدمية وإن مجموع الزيادات في السكان هي مجموع السكان المعتمدين على الخدمات Pn حيث :

$$P = P1 + P2 + P3 \ldots\ldots\ldots Pn \ldots\ldots\ldots (١٤) .$$

مميزات نظرية الأساس الاقتصادي :

بناء على ما تقدم من ذكرٍ لأستخدامات نظرية الأساس الاقتصادي يمكن إجمال أهم مميزات هذه النظرية بالآتي :

١. إذا ما تم التعرف على النشاطات الأساسية للمدينة بموجب طرق النظرية فعندئذ يمكن التركيز على تلك النشاطات وإعارتها اهتماماً أكثر من غيرها لأنها تلعب دوراً مهماً في تشكيل مستقبل المدينة وتطورها .

٢. يعطي مفهوم نظرية الأساس الاقتصادي طريقة جديدة يمكن بواسطتها قياس الدور الذي تقوم به المؤسسات على أختلاف أنواعها وأصنافها بصورة منفردة في الحياة الاقتصادية للمدينة ، وبالتالي إبراز الأهمية النسبية لها في الواقع الاقتصادي والاجتماعي .

٣. يظهر مفهوم الأساس الاقتصادي الروابط والفروقات الاقتصادية للمدينة والمناطق الأخرى من خلال اعتماد عدد العاملين في الأنشطة ومن ثم إظهار الفروقات في التركيب الاقتصادي للمدن .

٤. يخلق تطبيق مفهوم الاساس الاقتصادي تصنيفاً للمدن على أساس علاقتها الإقليمية إذا ما شملت الدراسة عدداً كبيراً من المناطق الحضرية أو نظاماً إقليمياً كاملاً من المدن .

٥. يركز مفهوم الأساس الاقتصادي وبشكل رئيسي على تقدير نمو السكان في المناطق الحضارية مستقبلاً إعتماداً على حجم العمالة الأساسية وغير الأساسية التي تقررها خطط تطوير المدن .

٦. يساعد مفهوم نظرية الأساس الاقتصادي في التمييز بين إستعمالات الأرض داخل المدينة وتصنيفها الى إستعمالات أساسية لأغراض اقتصادية وأخرى لأغراض الخدمات المجتمعية وما سواها .

٧. يمكن هذا المفهوم أن يخدم مفهومين رئيسيين هما[١١] :

وحيث أن معدل الإعالة (حجم الأسرة) في المملكة (٦) وهو ما يوازي تقريباً معدل الإعالة في محافظة البلقاء (5.6) عليه فإن :

$$P = \alpha B + \alpha S$$

$$P = 6\ (6077 + 17950)$$

$$36462 + 1077700 = 144162$$

حيث تشير نتيجة المعادلة الى أن السكان الأساسيين 34462 نسمة مقابل 107700 نسمة سكان غير أساسيين وأن مجمل السكان المعال (الأساسيين وغير الأساسيين) قد بلغ 144162 نسمة من أصل سكان المحافظة البالغ 330555 نسمة أي ما نسبته 44% فيما يمثل النسبة المتبقية من السكان البالغة 56% أي ما يوازي 186.393 نسمة سكان غير معال في المحافظة ربما يعملون خارج المحافظة مع وجود نسبة من البطالة .

وبالرجوع الى المعادلة الأساسية لحساب السكان إعتماداً على مستوى العاملين في الأنشطة الاقتصادية الأساسية وغير الأساسية فإن :

$$P = 6\ (B + S)$$

$$= 6\ (E)$$

$$330555 = 6\ (E)$$

$$E = \frac{330555}{6} = 55092$$

وهو حجم العمالة الكلي التي يجب أن توفر لها فرص عمل في المحافظة بواقع 7766 فرصة عمل أساسية مقابل 23298 فرصة عمل غير أساسية وهذا يعني :

أ. أن الفرق بين العمالة المطلوب تشغيلها في المحافظة البالغة (55092) فرصة والعمالة الحقيقية البالغة (24027) هو (31065) فرصة كان يجب أن يخلق لها مجالاً في الأنشطة الاقتصادية للمحافظة .

ب. إن الفرق بين السكان المعالين في المحافظة قياساً الى حجم السكان الكلي هو:

$$330555 - 144062 = 186393$$

الذي يمثل حجم السكان غير المعال في أنشطة المحافظة أما أن يعمل خارج المحافظة أو أن تكون فيه نسبة من البطالة ولكي يعال يجب أن توفر له 31093 فرصة عمل .

الجانب التطبيقي لنظرية الأساس الاقتصادي لحساب مستوى السكان الأساسيين وغير الأساسيين في محافظة البلقاء :

بالرجوع الى الجدول رقم (١) الذي يوضح عدد المنشآت وفق قطاعات الأنشطة الاقتصادية في محافظة البلقاء مقارنة بنفس الواقع في المملكة ، وإعتماداً على الجدول رقم (٢) الذي يوضح عدد العاملين (ذكور وأناث) في تلك القطاعات أمكن إستخراج الجدول رقم (٣) الذي يوضح عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية في محافظة البلقاء وبعد طرح نسبة ما تقدم من النشاط الأساسي لغرض الإستهلاك المحلي ظهر أن مجموع العمالة في المحافظة (٢٤٠٢٧)(*****) عامل مقسمين بواقع (٦٠٧٧) عمالة أساسية و(١٧٩٥٠) عمالة غير أساسية وعلى هذا الأساس :

أولاً.

١. يمكن حساب نسبة الأساس الاقتصادي في المحافظة (R) على أساس :

$$R = \frac{B}{S} = \frac{6077}{17950} = \frac{1}{3}$$

وهذا يعني أن كل عامل في النشاط الأساسي يقابله (٣) عمال في النشاط غير الأساسي أي أن فرصة العمل الأساسية تؤدي الى خلق (٣) فرص عمل في النشاط غير الأساسي .

٢. سيكون مضاعف الإستخدام في المحافظة محسوب على أساس :

$$K = \frac{B + S}{B} = \frac{6077 + 17950}{6077} = 3.9 .... 4$$

وهذا يعني أن كل فرصة عمل أساسية تؤدي الى تشغيل ما يقرب من أربعة أشخاص من السكان منها فرصة عمل أساسية واحدة في النشاط الأساسي وثلاث فرص في النشاط غير الأساسي .

٣. يمكن الوصول ال مستوى السكان الأساسيين وغير الأساسيين على أساس :

$$P = \alpha \ (B + S)$$

جدول رقم (٢)

يوضح عدد العاملين في قطاعات الأنشطة الاقتصادية للمملكة

النشاط	عدد العاملين		المجموع
	ذكور	اناث	
الزراعة	٥٣٩٨	١٩٣	٥٥٩١
الصناعة	١٠٢٤٩٠	١٢١١٦	١١٤٦٠٦
الإنشاءات	١٤٥٠٤	٦٢٨	١٥١٣٢
التجارة الداخلية	٦٣٣٠٤	٥٨٨٣	٦٩١٨٧
النقل والأتصالات	٢٦٧٣١	٣٣٤٧	٣٠٠٧٨
الفنادق والمطاعم	١٨٦٤٢	٨٤٣	١٩٤٨٥
المالية والتأمين	١٢٣٧٦	٨٤٥٤	١٧٢٣٠
الخدمات	١٢٩١٥٨	٨٤٣٧٩	٢١٣٥٣٧
المجموع	٣٧٢٦٠٣	١١٢٢٤٣	٤٨٤٨٤٦

المصدر : عن دائرة الاحصاءات العامة ، المسوحات الاقتصادية ، عام ١٩٩٩م .

جدول رقم (١)

يوضح عدد المنشآت لقطاعات الهيكل الاقتصادي

لمحافظة البلقاء مقارنة مع نظيراتها في المملكة

النشاط	عدد المنشآت في المحافظة		عدد المنشآت في المملكة		(1)÷ (3)
	العدد (١)	العدد (٢)	العدد (٣)	العدد (٤)	
الزراعة والحراج والصيد	٣٠٣	٤,١٪	٥٤٤٣	٣,٨٪	٥,٦٪
الصناعة والتعدين	١٠٦٠	١٤,٥٪	٢٠١٣٠	١٣,٩٪	٥,٣٪
الإنشاءات	٣٧	٠,٥٪	١٧١٠	١,٢٪	٢,٢٪
التجارة الداخلية	٣٧٧٩	٥١,٧٪	٧٤٩٩٦	٥١,٧٪	٥,٠٪
النقل والأتصالات	٩٧	١,٣٪	٣٠٦١	٢,١٪	٣,٢٪
الفنادق والمطاعم	٣١٠	٤,٢٪	٦٥٣١	٤,٥٪	٤,٧٪
الوساطة المالية والتأمين	٤١	٠,٦٪	١٠٧٧	٠,٧٪	٣,٨٪
الخدمات	١٦٨٩	٢٣,١٪	٣٢٠٨٦	٢٢,١٪	٥,٣٪
المجموع	٧٣١٦	١٠٠٪	١٤٥٠٣٤	١٠٠٪	٥,١٪

المصدر : دائرة الأحصاءات العامة ، دراسة الوضع الاقتصادي القائم بمحافظة البلقاء ، نيسان ٢٠٠٢ ، ص٣٠ .

ثانياً.

وبالرجوع الى الأشتقاق الثاني لنظرية الأساس الاقتصادي الذي يجعل من العمالة الخدمية دالة للسكان أي :

$$SF(P)$$

فإن :

$$S = BP$$

ومنه فإن معدل الخدمة سيكون :

$$B = \frac{S}{P} = \frac{17950}{330555} = 0.05$$

أي أن كل مائة من السكان يخدمون بواسطة (٥) أشخاص من العمالة غير الأساسية (يعملون في التعليم والصحة والخدمات المجتمعية ... الخ) .

الإستنتاجات والتوصيات :

أولاً. الإستنتاجات :

من خلال حساب المؤشرات الاقتصادية لتطبيق نظرية الأساس الاقتصادي في محافظة البلقاء نستنتج ما يلي :

١. أن نسبة الأساس الاقتصادي لواقع الأنشطة الاقتصادية الأساسية وغير الأساسية تكاد تكون مقبولة ضمن الهيكلة الاقتصادية للقطاعات المؤلفة لإقتصاد المحافظة كون هذه النسبة تتراوح عالمياً بين (١ : ١ - ١ : ٣).

٢. أن نسبة المضاعف الاستخدامي نسبة مشجعة لتوقيع الأستثمارات الاقتصادية في المحافظة حيث أن كل فرصة عمل أساسية تؤدي الى خلق ثلاث فرص عمل غير أساسية.

ثانياً. التوصيات :

لكي يصبح سكان المحافظة معالاً بالكامل توصي الدراسة بتوقيع إستثمارات اقتصادية تخلق ما يقرب من (٧٧٦٦) فرصة عمل أساسية التي تدفع بدورها الى خلق (٢٣٢٩٨)

جدول رقم (٣)

يوضح عدد العاملين في قطاعات الأنشطة الاقتصادية للمملكة

النشاط	عدد العاملين في كل نشاط	عدد العاملين الأساسيين	عدد العاملين غير الأساسيين
الزراعة والصيد	٣١٣	١٨٨	١٢٥
الصناعة	٦٠٧٤	٥١٦٢	٩١١
الإنشاءات	٣٣٣	١٥٠	١٨٥
التجارة الداخلية	٣٤٥٩	–	٣٤٥٩
النقل والأتصالات	٩٦٢	٥٧٧	٣٨٤
الفنادق والمطاعم	٩١٥	–	٩١٥
المالية والتأمين	٦٥٤	–	٦٥٤
الخدمات	١١٣١٧	–	١١٣١٧
المجموع	٢٤٠٢٧	٦٠٧٧	١٧٩٥٠

المصدر : الباحث إعتماداً على حقل النسب الذي تمثله حصة محافظة البلقاء بالمملكة بالجدول رقم (١) .

(***) يرجع الفضل الأول الى H. Hoyt الذي أعطى أول فكرة واضحة عن نسبة النشاط الأساس وغير الأساس وقد إعتمدت في بادىء الأمر على عدد الأيدي العاملة كأساس للتمييز بين الأنشطة الأساسية وغير الأساسية في اقتصاد المدينة .

(10) Blumen Hans , Op. Cit., P. 335 .

(****) جميع معادلات هذا الجانب مقتبسة من كتاب :

Lee Cloin , " Models in planning .... , Op. Cit., PP. 91-93 .

(11) Belumenfeld , Op. Cit., P. 332 .

(*****) عدد العاملين المستخرج من الجدول رقم (٣) يوازي تقريباً عدد العاملين في المحافظة (حسب مؤشرات دائرة الأحصاءات العامة) .

مصادر الدراسة :

أولاً. المصادر العربية :

١. عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٧٧ .

٢. عبد الرزاق عباس حسين ، آراء أبن خلدون في المدن وعلاقتها بالمفاهيم الحديثة ، مجلة الأستاذ ، المجلد الخامس عشر ، ١٩٩٩ .

ثانياً. المصادر الأجنبية :

1. Blumen Feld, The Modern Metropolies, Cambridge. M. I. T., Press , 1972 .

2. Chapin , F. Stuart . Jr. " Urban landuse plaming " , Illinois Press , 1970 .

3. Lee Cloin , " Models in planning - Introduction to the use of Quantitiative Models planning , Oxford. BE RGAMON , 1974 .

4. Classon John , " An introduction to regional planning , Hutchinson of London , Printed in GB , The ANCHOR Press , Ltd , 1975 .